المالية العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني
دراسة مقارنة

Public finance in the Islamic system and Yemeni law
Comparative study

https://aif-doi.org/AJHSS/106604

أ.م. د/ جهاد محمد السنباني*

* أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المشارك

جامعة إب

Email:gehadalsanabani@gmail.com

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة ومعرفة المالية العامة ومقارنتها في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني، وذلك من حيث النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة، وأيضاً الحساب الختامي، ومعرفة إدارة شؤون المال، والسياسات العامة للمالية العامة، وكذا السياسات العامة لإدارة شؤون المال، واعتمدت الدراسة على المنهج المقارن، كما تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج لعل أهمها: أن النفقات العامة والإيرادات العامة أهم عناصر إدارة شؤون المال وأهم مكونات النظام المالي الإسلامي وكذا القانون المالي اليمني، وأن إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني هو مؤسسة تتعلق بخزانة الدولة، وأيضاً أن وزارة المالية والبنك المركزي حالياً في اليمن يعادل بيت مال المسلمين في النظام الإسلامي، مع وجود اختلاف أن وزارة المالية هي جزء من السلطة التنفيذية وأحد أجهزة الدولة، في حين أن بيت مال المسلمين جهاز مستقل عن أجهزة الدولة ويتبع مباشرةً الخليفة.

وبناءً على تلك النتائج خلص البحث إلى عدة توصيات من أهمها: أهمية التحري الشديد في تولية المسؤولين والموظفين في وزار المالية والبنك المركزي من حيث الخبرة والأمانة، وضرورة الرفق بالأشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية في استيفاء ما عليهم من تكاليف أو واجبات او التزامات من ضرائب وغيرها، والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بما يمنع من استئثار الأغنياء بالانتفاع بموارد الدولة، وأيضاً وجوب صرف النفقات وجباية الأموال بطريقة سليمة وعادلة، وإعداد الموازنات العامة طبقاً للمبادئ والأسس والمعايير التي ينظمها القانون.

الكلمات المفتاحية: المالية العامة – النفقات العامة – الإيرادات العامة – الموازنة العامة – الحساب الختامي- إدارة شؤون المال.

ISSN : 2410-1818

Abstract

The research aims to study and know what public finance is and compare it in the Islamic system and Yemeni law in terms of public expenditures, public revenues, the general budget, as well as the final account, knowledge of the treasury, general policies of public finance, as well as the general policies of the treasury, and the role that public finance plays in development and its current situation. The comparative approach was used, and the analytical descriptive approach was used.

The research reached a number of results, perhaps the most important of which are: that public expenditures and public revenues are the most important elements of the house of money and the most important components of the Islamic financial system as well as the Yemeni financial law, and that the house of money in the Islamic system and Yemeni law is an institution related to the state treasury, and also that the Ministry of Finance and the Central Bank are currently In Yemen, it is equivalent to the Bait al-Mal of Muslims in the Islamic system, with the difference that the Ministry of Finance is part of the executive authority, while the Bait al-Mal of Muslims is an independent apparatus from state agencies and reports directly to the caliph.

Based on these results, the research concluded with several recommendations, the most important of which are: the importance of diligent investigation in the appointment of officials and employees in the Ministry of Finance and the Central Bank in terms of experience and honesty, and the need to be kind to people, whether natural or moral, in fulfilling their costs, duties, or obligations of taxes and others, And work to achieve social justice in a way that prevents the rich from monopolizing the use of state resources, as well as the necessity of disbursing expenditures and collecting money in a proper and fair manner, and preparing public budgets in accordance with the principles, foundations and standards regulated by law.

Keywords: public finances - public expenditures - public revenues - general budget - final account - treasury.

ISSN : 2410-1818

المقدمة:

من المعلوم بأنه لم يكن هناك موازنة للمسلمين في مكة وقبل الهجرة، فلا يوجد نظام مالي له أبوابه المحددة في الإيرادات أو النفقات، ولم يكن هناك بيت مال للمسلمين، فالإنفاق الضروري لإشباع الحاجات العامة، كان يقوم به رسول الله محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والميسورين تطوعاً وإيماناً واحتساباً لوجه الله تعالى عملا بما يُمليه عليهم عقيدة الإسلام، ولما كثر وتزايد المسلمون في مكة، فرض الله على أهل الأموال من الأعناب والتمر صدقة يعطونها للمحتاجين، وبعد الهجرة إلى المدينة والتي كانت بداية للدولة الإسلامية لتوافر عامل الأرض ووحدة القرار على صعيد (إدارة المدينة وإعداد وتوجيه الجيوش منها والعودة إليها)، وبعد الهجرة والتآخي بين المهاجرين والأنصار، بدأت الدولة الإسلامية تتبلور في شكلها وهي مرحلة قدم فيها الأنصار للمهاجرين من عون ومساعدة وذلك بتقاسم ثمرات نخيلهم مع المهاجرين والفقراء الذين تركوا أموالهم بمكة، وقد بينت الشريعة الإسلامية النظام المالي في الدولة الإسلامية، وحددت موارد الدولة ونظمت كيفية استخدامها وصرفها، وحددت مصارف بعض هذه الموارد على وجه لم يسبقه تشريع(١).

وتعد المالية العامة هي الإدارة المالية الحكومية، أي الإدارة المالية التي تتعلق بأموال الدولة وإيراداتها ونفقاتها والموازنة العامة للدولة والرقابة على أموال الدولة(٢).

والنظام المالي في الدولة الإسلامية يتفق مع الموازنة الحديثة من حيث الاعداد والتنفيذ والرقابة عليها(٣).

فالنظام المالي الإسلامي بقسميه الإيرادات والنفقات يمثل جانب مهم في الاقتصاد الإسلامي، ويؤدي دوراً أساسياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية(٤).

أما في العصر الحديث لم يعد علم المالية العامة يهتم بدراسة وتحليل النشاط الحكومي فحسب، ووفقاً لقواعد وأسس النظرية الكلاسيكية والنظرية المالية التقليدية، والتي وضع أساسها ووظائفها الاقتصاديون الأوائل (كآدم سميث، ومارشال...)، فبعد ظهور النظرية الكنزية في

---

(١) د. سمير الشاعر، السياسة المالية للنبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة وعمر بن عبدالعزيز، مجلة الاقتصاد الإسلامي، فبراير ٢٠١٥م، (د.ص).

(٢) عبدالكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠١٩م، ص١٢.

(٣) د. محمد يونس الصائغ، النظام المالي في الدولة الإسلامية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١٠)، العدد (٣٨)، العراق،٢٠٠٨م، ص٢٠٥.

(٤) د. رزاق مخور الغراوي، موارد النظام المالي في الإسلام، مدونة كتابات في الميزان، (د.ت)، ص١١/١.

https://www.kitabat.info/sudject.php?id=57945.

ISSN : 2410-1818

ثلاثينيات القرن الماضي، والتي وضعت الأساس الاقتصادي والاجتماعي لتدخل الدولة واتساع نشاطها الاقتصادي، وكانت هذه بداية مرحلة جديدة لتطور علم المالية العامة(٥).

وتعد المالية العامة أحد الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد العام، وقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي من حيث الأعباء المالية المترتبة عليها للقيام بوظائفها والموارد الضرورية اللازمة لتغطية نفقاتها، فالمالية العامة تعالج الطرق التي يتم بها توفير الموارد المالية العامة للدولة واستخدامها للإنفاق العام، حيث أن أهم المشاكل التي تواجه التنمية تكمن في البحث عن الموارد اللازمة لتمويل برامج التنمية، ومن هنا تأتي أهمية اقتصاديات المالية العامة باعتبارها تهتم بالبحث عن الموارد اللازمة وتعبئتها وتوجيهها للإنفاق بما يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية(٦).

وفي اليمن خير ترجمة لهذا الدور الفعال للدولة المتدخلة في النشاط الاقتصادي(٧).

أولاً: مشكلة الدراسة:

تناولت المؤلفات موضوع المالية العامة، إلا أن عدد المؤلفات التي تناولت المالية العامة في النظام الإسلامي بشكل متخصص قليلة، وتحتاج إلى المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا المجال، كون هذه الدراسات تمت في فترات ماضية، وأصبحت تحتاج إلى المزيد من الإضافة، كما أن الدولة الإسلامية مرت بمراحل سياسية متعددة سواءً غزو أو استعمار، أو غير ذلك لعشرات السنين، نتج عنه تغيير دائم في السياسات المالية من النظام المالي الإسلامي إلى النظام المالي الجديد، ونتج عنه أحياناً التبعية الاقتصادية للدول الغربية، ولكل هذه الأسباب، لاحظ الباحث أن هذا الموضوع لم يحظ بالعناية من الباحثين، ومن ثم كان الأحرى بالباحث إظهار وجه المقارنة بين المالية العامة في النظام الإسلامي والمالية العامة في القانون اليمني، نظراً لأهمية هذا الموضوع، وتسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على ذلك من خلال الإجابة على التساؤل الرئيسي الآتي:

- **ما وجه المقارنة بين المالية العامة في النظام الإسلامي والمالية العامة في القانون اليمني؟**

(٥) د. مصطفى حسين المتوكل ود. محمد أحمد الحاوري، اقتصاديات المالية العامة، دراسة في اتجاهات المالية العامة في الدول النامية مع التطبيق على الجمهورية اليمنية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠٠٩م، ص ب- ج.

(٦) د. جميل عبدالخالق العريقي، اقتصاديات المالية العامة، مركز الصادق، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص١٠.

(٧) د. عبدالله حسين بركات، الوجيز في المالية العامة بين النظرية والتطبيق في الجمهورية اليمنية، مركز الصادق، صنعاء، ٢٠٠٣م، ص٤.

ISSN : 2410-1818

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية الآتية:

١- ما النفقات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني؟

٢- ما الإيرادات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني؟

٣- ما الموازنة العامة وما الحساب الختامي في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني؟

٤- ما المقصود بإدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني؟

٥- ما السياسات العامة للمالية العامة وإدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني؟

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- التعرف على النفقات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.
- التعرف على الإيرادات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.
- بيان الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.
- الوقوف على معرفة إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.
- إبراز لدور السياسات العامة للمالية العامة وإدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

نظراً لأهمية موضوع المالية العامة للدول، ومنها اليمن برزت الحاجة إلى تسليط الضوء على أهمية المالية في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني، ودور المالية العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى المساهمة في تزويد الباحثين والمتخصصين بمعارف متعمقة في مجال المالية العامة سواءً في النظام الإسلامي أو في القانون اليمني.

رابعاً: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج المقارن، بالإضافة إلى إتباع المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على جمع المعلومات من الدراسات والأبحاث والكتب ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

ISSN : 2410-1818

خامساً: تقسيم الدراسة:

سوف تحتوي الدراسة على ستة مباحث تتمثل فيما يلي:

المبحث الأول: النفقات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

المبحث الثاني: الإيرادات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

المبحث الثالث: الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

المبحث الرابع: إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

المبحث الخامس: السياسات العامة للمالية العامة وسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

المبحث الاول

النفقات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني

تمهيد:

تعد النفقات العامة أحد الموضوعات الثلاث الرئيسية للنشاط الاقتصادي والمالي للدولة، وهي أحد الأدوات لرسم وتنفيذ السياسة المالية، وسوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين، نتكلم في المطلب الأول عن النفقات العامة في النظام الإسلامي، وفي المطلب الثاني النفقات العامة في القانون اليمني.

المطلب الأول

النفقات العامة في النظام الإسلامي

يعتبر هذا العنصر من أهم عناصر بيت المال، ومن أهم مكونات النظام المالي الإسلامي(٨).

وبدأ الرسول في تنظيم العطاء من خلال إحصاء عدد المسلمين(٩).

(٨) د. عطية عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، يناير ٢٠١٧م ، ص٨.

(٩) د. فؤاد عبدالله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جده، السعودية، ٢٠٠٣م، ص٢١٧.

ISSN : 2410-1818

ويمكن تقسيم هذه النفقات إلى فرعين على النحو الآتي:

الفرع الأول: مصارف مخصصة: تتعدد المصارف الخاصة ومن أبرزها:

أولاً: مصارف الزكاة:

وهي الأصناف الثمانية المذكورة في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللهِ وَاللهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠](١٠).

ويلاحظ من هذه الآية الكريمة أن فريضة الزكاة روعي فيها تغطية الحاجات الملحة في المجتمع(١١).

ثانياً: مصارف زكاة الفطر:

زكاة الفطر خُصصت إيراداتها لفئة واحدة، هي فئة المساكين في المجتمع الإسلامي، وكان الصحابة ينفقون زكاة الفطر في عصر الرسالة ويعطونها لمن يطلبها.

ثالثاً: مصارف الغنيمة والفيء:

يختص بيت مال المسلمين بخُمس الغنائم وما يلحق بها من أموال الفيء، ولقد حدد الله سبحانه وتعالى صرف الغنائم في قوله تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ [الأنفال:٤١]، كما حدد صرف الفيء في قوله تعالى: ﴿مَّا أَفَاء اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ ﴾[الحشر:٧].

وبالنسبة لحق الدولة في أموال الغنيمة (خُمس الخُمس) فقد كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ينفقه في المصالح العامة(١٢).

---

(١٠) د. عطية عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص٨.

(١١) باب أحمد ولد علي، موارد ونفقات الدولة الإسلامية في العهدين النبوي والراشدي وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس – فاس، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب، ٢٠١٩م، ص١٠٢.

(١٢) المرجع السابق، ص١٠٨.

ISSN : 2410-1818

وكل التشريعات للقرآن الكريم في الأموال سواء أكانت الزكاة أو المواريث والصدقات تهدف إلى تفتيت الثروة وتوزيعها بين الناس كي لا تتركز الثروة في أيادي قلة من الناس، ويحرم منها الأغلبية، وهي نوع من التكامل الاجتماعي الذي يضمن العدالة بين الناس(١٣).

الفرع الثاني: مصارف غير مخصصة:

وتتكون من موارد الدولة وأملاكها ومن أموال الجزية، وقد احتلت نفقات الدفاع المركز الأول في العهد النبوي، فقد كان الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ينفق من إيرادات الدولة وأملاكها ونشاطها الاقتصادي على شراء أدوات وآلات الدفاع وكان الإنفاق العام في عصر الرسالة على الأنشطة الاقتصادية مثل الزراعة والصناعة والتجارة محدوداً، وتركت الدولة تلك الأنشطة للنشاط الفردي الخاص في إطار سوق المنافسة الإسلامية الحرة(١٤). وقد ذكر البعض بأن المصارف غير المتخصصة هي كالآتي(١٥):

أولاً: الإنفاق على المصالح العامة والمرافق العامة: كتجهيز الجيوش، وبناء المرافق العامة وغير ذلك.

ثانياً: رعاية الحالات الخاصة: كافتداء أسرى المسلمين، وقضاء ديون المدينين، وإعالة من لا عائل له، وتزويج من لا يستطيع الزواج وغير ذلك.

ثالثاً: رواتب وأجور موظفي الدولة وقضاء احتياجاتهم: فقد كانت رواتب الولاة والقضاة وعمال الخراج وغيرهم من بيت مال المسلمين، بل وقضاء حوائجهم الضرورية.

وهناك من قسم النفقات العامة في النظام الإسلامي حسب معيار تخصيص المصدر المالي إلى(١٦):

أ- **النفقات العامة التي لها موارد خاصة:** أي محددة بنصوص ثابتة في القرآن الكريم والسنة النبوية، وما مهمة الدولة سوى الاجتهاد في طرق وآليات جمعها، وكذا كيفية توزيعها بكفاءة ومن أمثلة ذلك الزكاة والغنائم...الخ، فهذه محددة المصارف والنسب المفروضة.

---

(١٣) أسامه علي أحمد الخضر، سقوط الإلحاد على ضوء العلوم الحديثة، (د.ن)، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠١٩م، ص٢١٥.

(١٤) باب أحمد ولد علي، موارد ونفقات الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص١٠٩-١١٠.

(١٥) د. عطية عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص٨.

(١٦) د. ضويفي حمزه ود بوزكري جيلالي، فاعلية أدوات السياسة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، العدد (١) يناير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ٢٠٢١م، ص١٥-١٦.

ISSN : 2410-1818

ب- **النفقات العامة التي ليس لها موارد خاصة**: وهي تشمل معظم نفقات التيسير والتجهيز التي لا تشملها مصاريف الزكاة، وتغطي بموارد متعددة مثل الضرائب والقروض...الخ.

وقام البعض بعمل تبويب للنفقات العامة كالآتي(١٧):

١- التبويب على أساس طبيعة النفقة (التقسيم الوظيفي):

أ- **نفقات الخدمات العامة**: الدولة الإسلامية كانت تهتم بالنفقات العسكرية، وذلك بسبب ما كان يحيط بالدعوى الإسلامية من أعداء، وكذلك نفقات أجور العاملين عليها الذين يقومون بجمع الزكاة من الناس ودفعها لولي الأمر، والذين يقومون بتقسيمها على المستحقين، وهي تعد نفقات إدارية، وكذلك نفقات المحاربين والمرابطين في ميدان الحرب والثغور.

ب- **نفقات الخدمات الاجتماعية**: في الدولة الإسلامية الإسلام دين التكافل الاجتماعي، لذلك ألزم التشريع الإسلامي للدولة أن تكفل لكل فرد حياة كريمة، فكل فرد يصيبه المرض أو العجز أو الشيخوخة، انتقلت مسؤولية ذلك إلى بيت مال المسلمين.

ج- **نفقات الخدمات الاقتصادية**: حيث أولى الفكر الإسلامي إلى ضرورة الانفاق على التنمية الاقتصادية، كشق الترع، وتأمين مياه الشرب والري وغيرها.

٢- التبويب على أساس النطاق الاقليمي:

تقوم المالية الإسلامية في صدر الإسلام على أساس اللامركزية، فتوجد في كل اقليم بيت مال خاصاً به، إلى جوار بيت المال المركزي الموجود بمقر الخلافة.

٣- التبويب على أساس الانتظام:

في الدولة الإسلامية للاعتبارات الدينية أثر في التبويب المعمول به للنفقات العامة، هذا فضلاً عن تبني الدولة لمبدأ تخصيص موارد معينة كتغطية نفقات معينة.

(١٧) د. محمد يونس الصائغ، النظام المالي في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢١٣-٢١٩.

ISSN : 2410-1818

المطلب الثاني

النفقات العامة في القانون اليمني

تبوب النفقات العامة في المالية العامة في الجمهورية اليمنية تبويباً اقتصادياً، وفق إحصائيات مالية الحكومة التي أعدت بموجبها موازنة ٢٠٠٧م وذلك على النحو التالي(١٨):

الباب الأول: أجور وتعويضات العاملين.

الفصل الأول: المرتبات والأجور وما في حكمها.

الفصل الثاني: المساهمات الاجتماعية.

الباب الثاني: نفقات على السلع والخدمات والممتلكات.

الفصل الأول: السلع والخدمات.

الفصل الثاني: الصيانة.

الفصل الثالث: مدفوعات الفوائد.

الفصل الرابع: استهلاك رأس المال الثابت.

الفصل الخامس: نفقات على الممتلكات بخلاف الفوائد.

الباب الثالث: الإعانات والمنح والمنافع الاجتماعية:

الفصل الأول: الإعانات المالية.

الفصل الثاني: المنح.

الفصل الثالث: المنافع الاجتماعية.

الفصل الرابع: تحويلات وإعانات مالية أخرى.

الباب الرابع: اكتساب الأصول غير المالية:

الفصل الأول: اكتساب الأصول الثابتة.

الفصل الثاني: اكتساب المخزونات.

الفصل الثالث: اكتساب اصول غير المنتجة.

---

(١٨) مجلدات مشروع موازنة ٢٠٠٧م، وزارة المالية، صنعاء، راجع كتاب د. جميل العريقي اقتصاديات المالية العامة، مركز الصادق، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠٠٨م، ص٢١٥.

ISSN : 2410-1818

الباب الخامس: اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم.

الفصل الأول: الاقراض المحلي واكتساب أصول مالية محلية.

الفصل الثاني: الإقراض الخارجي واكتساب أصول مالية خارجية.

الفصل الثالث: سداد القروض المحلية وإطفاء الأوراق المالية المحلية بخلاف الأسهم.

الفصل الرابع: سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم.

كما يذكر البعض بأن تبويب النفقات العامة في موازنة الجمهورية اليمنية، يتم على أساس التبويب الإداري والنوعي والاقتصادي معاً، وطبقاً لهذا التبويب تجمع النفقات في شكل مجموعات وفقاً للأساس النوعي، وذلك لكل وحدة إدارية، ويظهر هذا التبويب مخصصات كل جهاز إداري في الدولة على حدة، ويظهر هذا التبويب كما يأتي[١٩]:

الباب الأول: النفقات الجارية تنقسم إلى فصول خمسة.

- الفصل الأول: المرتبات والأجور وما في حكمها.
- الفصل الثاني: السلع والخدمات.
- الفصل الثالث: الصيانة.
- الفصل الرابع: التحويلات والإعانات الجارية
- الفصل الخامس: مدفوعات الفوائد.

الباب الثاني: النفقات الرأسمالية والاستثمارية تنقسم إلى أربعة فصول:

- الفصل الأول: اكتساب أصول الرأسمالية ثابتة ومنظورة.
- الفصل الثاني: اكتساب المخزون السلعي.
- الفصل الثالث: اكتساب الأراضي والأصول غير المنظورة.
- الفصل الرابع: التحويلات الرأسمالية.

(١٩) د. مصطفى حسين المتوكل، و د. محمد أحمد الحاوري، مرجع سابق، ص٦٥.

ISSN : 2410-1818

الباب الثالث: الإقراض الحكومي والمشاركة في أسهم رأس المال.

الباب الرابع: تسديد القروض وينقسم إلى فصلين هما:

الفصل الأول: تسديد القروض المحلية.

الفصل الثاني: تسديد القروض الخارجية.

وبحسب ما تشير إليه المادة (١٢٥) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي والتي تنص (تتولى كل من الجهات الخاصة لأحكام هذه اللائحة الصرف من الاعتمادات المخصصة لها وفقاً لاحتياجاتها بموجب شيكات تسحب بمعرفتها[٢٠].

وأيضاً تشير المادة (١٢٦) من اللائحة التنفيذية للقانون المالي والتي تنص (لا يجوز بأي حال من الأحوال لأي جهة كانت الصرف خارج إطار الموازنة العامة للدولة، كما لا يجوز تجنيب أي إيراد منها مهما كانت الأسباب)[٢١].

وبحسب خطة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م فيتم تقسيم النفقات العامة أو ما يسمى الاستخدامات على مستوى الباب والفصل والبند والنوع كالآتي[٢٢]:

- أجور وتعويضات العاملين.
- المرتبات والأجور وما في حكمها.
- المكافآت وأجور العمل الإضافي.
- البدلات.
- المزايا العينية.
- المساهمات الاجتماعية.
- نفقات على السلع والخدمات والممتلكات.
- نفقات النظافة.
- انتقالات داخلية.
- حضور مؤتمرات وانتقالات خارجية.
- إيجارات الأصول المنتجة.
- إيجار المباني.
- إيجار الآلات والمعدات والأجهزة.

---

(٢٠) انظر: إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني الصادرة في عام ١٩٩٩م.

(٢١) انظر: إلى اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني الصادرة في عام ١٩٩٩م.

(٢٢) للاستزادة أنظر الى خطة الإنفاق للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م، وزارة المالية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

ISSN : 2410-1818

- نفقات البحوث والتطوير والتدريب.
- نفقات سلعية وخدمية أخرى.
- أدوية ومستلزمات طبية ومواد أولية ومساندة.
- أغذية وملبوسات.
- الصيانة.
- مدفوعات الفوائد.
- استهلاك رأس المال الثابت.
- نفقات على الممتلكات بخلاف الفوائد.
- الإعلانات والمنح والمنافع الاجتماعية.
- التحويلات والاعانات المالية الأخرى.
- اكتساب الأصول غير المالية.
- اكتساب المخزونات.
- اكتساب الأصول غير المنتجة.
- اكتساب الأصول الجوفية.
- اكتساب الأصول المالية وتسديدات الخصوم.
- الإقراض المحلي واكتساب أصول مالية محلية.
- الإقراض الخارجي واكتساب أصول مالية خارجية.
- المساهمات وحقوق الملكية الأخرى.
- سداد القروض المحلية وإطفاء الأوراق المالية المحلية بخلاف الأسهم.
- سداد القروض الخارجية وإطفاء الأوراق المالية الخارجية بخلاف الأسهم.
- استخدامات غير مبوبة.

مع العلم بأن تبويب النفقات العامة في موازنة الجمهورية اليمنية يتضمن بأن يفتح البنك المركزي حساباً عاماً لإيرادات ونفقات الموازنة العامة للدولة تحت عنوان (حساب الحكومة العام- وزارة المالية) ويبوب حسب تبويب الموازنة العامة للدولة، على أن تضاف إليه جميع إيرادات الدولة التي يتم تحصيلها، ويخصم منه جميع النفقات المصرح بصرفها من وزارة المالية[٢٣].

(٢٣) انظر إلى نص المادة (٣٨) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني، هذا القانون منشور في الجريدة الرسمية، العدد ٧ لسنة ١٩٩٠م، عُدلت المواد (٢، ٧، ١٠، ١١، ٥٥، ٦٧، ٧٧) بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٢٣) لسنة ١٩٩٩م.

ISSN : 2410-1818

ومن هذا المبحث يتضح من خلال المقارنة بين النفقات العامة في النظام الإسلامي والقانون اليمني إلى وجود تشابه في بعض النفقات كأجور ومرتبات الموظفين والإعانات الاجتماعية وغيرها، في المقابل هناك اختلاف في النفقات العامة في النظام الإسلامي والقانون اليمني كمدفوعات الفوائد التي لا توجد ضمن نفقات النظام الإسلامي، بينما هي جزء من النفقات العامة في القانون اليمني، وهذا يعد مخالفاً للشريعة الإسلامية والدستور اليمني الذي ينص على (أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات في الجمهورية اليمنية)[٢٤].

وغير ذلك نظراً لتطور نظام المالية العامة في العصر الحديث، والذي كان له تأثير على القانون المالي اليمني.

المبحث الثاني

الإيرادات العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني

تمهيد:

تعد الإيرادات أهم عناصر بيت المال في النظام الإسلامي، وأيضاً في المالية العامة في القانون اليمني، وتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتطرق في المطلب الأول إلى الإيرادات العامة في النظام الإسلامي وفي المطلب الثاني نتطرق إلى الإيرادات العامة في القانون اليمني.

المطلب الأول

الإيرادات العامة في النظام الإسلامي

تعد إيرادات الدولة الإسلامية أهم عناصر بيت المال، وهي أنواع كثيرة وبلغت عند بعض العلماء اثني عشر مورداً، أهمها كالآتي:

أولاً: الفيء: وقد بينه الله تعالى في قوله عز وجل: ﴿**وَمَا أَفَاء اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْهُمْ فَمَا أَوْجَفْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ خَيْلٍ وَلاَ رِكَابٍ وَلَكِنَّ اللهَ يُسَلِّطُ رُسُلَهُ عَلَى مَن يَشَاء وَاللهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٍ* مَّا أَفَاء اللهُ عَلَى رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَى فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ كَيْ لاَ يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاء مِنكُمْ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللهَ إِنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[الحشر:٦-٧].

ويُعرف الفيء بأنه ما تحصل للمسلمين من عدوهم بغير قتال، فهذا كله يكون في بيت مال المسلمين، فمثل هذا يكون فيئاً لا يُخمس، وإنما يرد لبيت المال[٢٥].

---

(٢٤) انظر: نص المادة (٣) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل للعام ٢٠٠١م.

(٢٥) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، دار الفكر، بيروت، (د.ت)، ص٢٤، مشار إليه في د. عطية عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، ص٤-٦.

ISSN : 2410-1818

ويدخل في الفيء أنواع أخرى من الأموال، يقول أبو عبيد في الأموال: (وأما مال الفيء فما اجتبي من أموال أهل الذمة مما صلحوا عليه من جزية رؤوسهم التي بها حقنت دماؤهم وحرمت أموالهم، ومنه خراج الأرضين التي افتتحت عنوة، ثم أقرها الإمام في أيدي أهل الذمة على طقس يؤدونه، ومنه وظيفة أرض الصلح التي منعها أهلها حتى صولحوا منها على خراج مسمى)[٢٦] .

وقد اشتمل هذا النص للإمام أبي عبيد القاسم بن سلام عن الأنواع الآتية:

١- الجزية: وهي المقدار الذي يؤخذ من الذمي كل عام.

٢- الخراج: وهو ما يدفعه أهل الذمة على الأرض التي غنمها المسلمون وأقرهم الإمام عليها لقاء خراج معلوم، على أن تبقى ملكيتها لعموم المسلمين، وقد فرق العلماء بين أرض الخراج التي تدفع خراجاً يكون فيئاً والأرض العشرية التي تدفع العُشر أو نصف العُشر زكاة مما تخرجه من زروع أو ثمار.

ثانياً: خُمس الغنائم: يجب أن تخمس الغنائم، فيرد الخمس إلى بيت مال المسلمين، وتقسم الأربعة أخماس الأخرى على المقاتلين بمقتضى هذه الآية قال تعالى: ﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّـهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾[الأنفال:٤١][٢٧].

ثالثاً: الصدقات: أي ما يخرجه الإنسان من ماله على وجه القربة إلى الله.

رابعاً: الوقف: ويقصد به إمساك الشيء ومنع تملكه بأي سبب من الأسباب[٢٨].

خامساً: تركة من لا وارث له.

سادساً: موارد الدولة من مشروعاتها وأملاكها العامة كالحمى وغيره، وما يحميه الإمام من الأرض يكون محلاً لأي نشاط اقتصادي للدولة، وتكون ملكية تابعة لبيت المال، كالرعي أو الزراعة أو استخراج النفط أو المعادن أو غير ذلك، وما يدره من ربح يكون أحد إيرادات بيت المال.

سابعاً: الضرائب (التوظيف): فرض الضرائب استثناء من الأصل، وعليه فلا تفرض إلا إذا فرضتها الضرورة أو الحاجة التي تنزل بالأمة، كأن تدعو الحاجة إلى تجهيز الجيش على نحو معين، ولا

---

(٢٦) أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، مرجع سابق، ص٢٤-٢٥.

(٢٧) عطيه عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص٥-٦.

(٢٨) د. راضية بن عربية، الإدارة المالية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم، دراسة في المصطلحات المالية، مجلة إلكترونية، فصلية محكمة، أقلام الهند، السنة الثانية، العدد الثاني، أبريل – يونيو، الجزائر،، ٢٠١٧م، ص٨-٩.

ISSN : 2410-1818

يوجد في بيت المال ما يكفي ذلك، فعندئذ تكون الضرائب على قدر الحاجة، ويكون فرضها على الأغنياء ولا يجاوزهم إلى غيرهم إلا في الملمَّات التي تقتضي نقض أكياس الناس(٢٩).

أحد الباحثين يذكر في بداية الدعوة الإسلامية كانت الموارد قليلة حتى السنة الخامسة الهجرية، ثم بدأت تزداد في الفترة الثانية والتي تسمى بمرحلة الفتح، وقد انقسمت موارد هذه المرحلة إلى قسمين موارد دورية يأتي منها الإيرادات في مواعيد معينة من السنة كالزكاة والخراج والجزية والعشور، وموارد غير دورية هي خُمس المعادن، الركاز وتركة من لا وارث له، ومال اللقطة، وكل ما لم يعرف له مستحق معين من الأفراد(٣٠).

فعندما تعجز إيرادات الملكية العامة للدولة وإيرادات الزكاة عن الوفاء بحاجة الإنفاق، فإن الشريعة أعطت للدولة الإسلامية الحق في فرض ضرائب إضافية أو الاقتراض العام أو كليهما(٣١).

المطلب الثاني

الإيرادات العامة في القانون اليمني

يتم تقسيم الإيرادات العامة في الموازنة العامة للجمهورية اليمنية حسب التقسيم الاقتصادي والإداري إلى خمسة أبواب، يختص الباب الأول بالإيرادات الجارية (وتشمل الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبة) ويختص الباب الثاني بالإيرادات الرأسمالية (وتشمل الإيرادات النفطية وأخرى) ويختص الباب الثالث بالمنح الخارجية وأخرى ويختص الباب الرابع بالمتحصلات من أصول القروض ومبيعات أسهم رأس المال، ويختص الباب الخامس بالاقتراض المحلي والخارجي(٣٢).

(٢٩) عطيه عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص٧.

(٣٠) باب أحمد ولد علي، موارد ونفقات الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص٧٨.

(٣١) د. محمد نجاة الله صديقي، ترجمة: د. عمر زهير حافظ ، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي- المالية العامة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جده، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م، ص٣١.

(٣٢) د. مصطفى حسين المتوكل، د. محمد أحمد الحاوري، اقتصاديات المالية العامة، مرجع سابق، ص٩٢.

ISSN : 2410-1818

وبحسب خطة الموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م للموارد (للإيرادات) على مستوى الباب والفصل والبند والنوع، فيكون الإجمالي العام للموارد كالآتي(٣٣):

- **إيرادات الزكاة وتشمل:**

١- زكاة الحبوب. ٢- زكاة القات. ٣- زكاة المخضرات. ٤- زكاة المواشي. ٥- زكاة الباطن على مؤسسات وشركات النظام العام والمختلط. ٦- زكاة الباطن على شركات القطاع الخاص. ٧- زكاة الباطن على الأفراد. ٨- زكاة الفطرة.

- **الإيرادات الضريبية وتشمل:**

١- الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية ٢- الضرائب على دخل الأفراد ٣- ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها على العاملين في الجهاز الإداري للدولة ٤- ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها على العاملين في القطاع العام والمختلط والتعاوني ٥- ضريبة المرتبات والأجور وما في حكمها على العاملين في القطاع الخاص والأفراد ٦- ضرائب ارباح المهن الحرة ٧- الضريبة على ريع العقارات والأراضي ٨- الضريبة على الدخل من التصرفات والمبيعات العقارية ٩- ضرائب دخل أخرى على الأفراد ١٠- الضرائب على دخل الشركات والمشروعات ١١- الضريبة على أرباح الأفراد ١٢- الغرامات الضريبية غير المحدودة ١٣- الضرائب على رواتب وأجور القوة العاملة ١٤- ضرائب كسب العمل على المهن الحرة ١٥- الضرائب على الملكية ١٦- الضرائب المتكررة على الممتلكات غير المنقولة ١٧- الضرائب المتكررة على الأراضي والمباني والإنشاءات الأخرى ١٨- الضرائب المتكررة على صافي الثروة

١٩- الضرائب على المعاملات المالية والرأسمالية ٢٠- الضرائب على السلع والخدمات

٢١- أرباح احتكارات الدولة المالية ٢٢- الضرائب على الخدمات النوعية

٢٣- الضرائب على استخدام السلع والتراخيص باستخدامها وتأدية الأنشطة

٢٤- الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية ٢٠- الرسوم الجمركية

٢١- رسوم استيراد أخرى ٢٢- الضرائب على الصادرات ٢٣- أرباح احتكارات التصدير أو الاستيراد ٢٤- أرباح الصرف ٢٥- الضرائب على عمليات الصرف

٢٦- ضرائب أخرى على التجارة والمعاملات الدولية ٢٧- ضرائب أخرى مدفوعة من شركات الأعمال ٢٨- المنح ٢٩- الدعم المركزي الرأسمالي ٣٠- الحصة من الموارد العامة المشتركة

(٣٣) خطة الموارد للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م، وزارة المالية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

ISSN : 2410-1818

٣١- إيرادات دخل الملكية ومبيعات السلع والخدمات والتحويلات المتنوعة ٣٢- الفوائد ٣٣- حصة الحكومة من فائض أرباح المؤسسات المالية وغير المالية ٣٤- المسحوبات من دخل أشباه الشركات ٣٥- الريع

٣٦- مبيعات السلع والخدمات ٣٧- الرسوم الإدارية ٣٨- مبيعات عرضية للمنشآت غير السوقية ٣٩- المبيعات المحتسبة للسلع والخدمات.

٤٠- الغرامات والجزاءات والمصادرات ٤١- التحويلات الطوعية الجارية بخلاف المنح ٤٢- الإيرادات العامة المشتركة المخصصة من موارد الصناديق ٤٣- الخردة والنفايات ٤٤- المسترد من نفقات الموازنة عن سنين سابقة ٤٥- التصرف في الاصول غير المالية ٤٦- التصرف في المخزونات ٤٧- التصرف في الاصول غير المنتجة ٤٨- مبيعات الأراضي ٤٩- مبيعات أصول غير منتجة أخرى

٥٠- التصرف في الأصول المالية وتحمل الخصوم ٥١- متحصلات أوراق مالية محلية بخلاف الأسهم ٥٢- متحصلات الإقراض المحلي ٥٣- المتحصلات من بيع الأسهم وحقوق الملكية الأخرى ٥٤- متحصلات الإقراض الخارجي والتصرف في الأصول المالية الخارجية ٥٥- متحصلات الإقراض الخارجي ٥٦- المتحصلات من بيع الأسهم وحقوق الملكية الأخرى ٥٧- الاقتراض المحلي وإصدار أوراق مالية محلية بخلاف الأسهم ٥٨- الاقتراض المحلي ٥٩- الاقتراض الخارجي وإصدار أوراق مالية خارجية بخلاف الأسهم ٦٠- الاقتراض الخارجي.

الجدير بالإشارة إلى وجود مواد في دستور الجمهورية اليمنية تتعلق بالإيرادات العامة كالضرائب والرسوم وكيفية إنشاءها وتعديلها وإلغائها، وكيفية جباية الأموال العامة وإجراءات صرفها وإنفاقها وأيضاً فيما يتعلق بتحصيل الزكاة وصرفها، وأن تراعي التكاليف العامة مصلحة المجتمع وتحقيق العدالة الاجتماعية بين المواطنين(٣٤).

كما يمكن الإشارة بشأن تحصيل الأموال العامة بمراعاة تحصيل كافة أنواع الواجبات الزكوية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، تُحصل وفقاً لأحكام هذا القانون، وذلك في كل ما لم تنص القوانين الخاصة بها على تحصيله بطريقة أخرى، حيث تم ذكر كافة أنواع الضرائب والرسوم السيادية المباشرة وغير المباشرة وكذلك كافة الغرامات والتعويضات والجزاءات المفروضة استناداً لأحكام قوانين إنشائها ...الخ(٣٥).

---

(٣٤) للاستزادة انظر إلى المواد (١٢، ١٣، ١٥، ٢١، ٥٨، ٥٩) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل للعام ٢٠٠١م.

(٣٥) انظر إلى نص المادة (٣) من القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن تحصيل الأموال العامة، هذا القانون منشور في الجريدة الرسمية، العدد (٨) لسنة ١٩٩٠م.

ISSN : 2410-1818

كما يجب أن يتم توريد جميع الإيرادات إلى البنك المركزي وفروعه أولاً بأول[٣٦].

ومن خلال هذا المبحث يتضح من خلال المقارنة بين الإيرادات العامة في النظام الإسلامي والقانون اليمني إلى وجود تشابه في بعض الإيرادات كالزكاة والضرائب والمعادن والركاز، وفي المقابل هناك اختلاف في الإيرادات العامة في النظام الإسلامي والقانون اليمني، كالاقتراض الخارجي وكذلك المساعدات الخارجية كالمنح المالية التي لا توجد إلا في القانون اليمني، ويكون ذلك نتيجة لما تعانيه اليمن من شحة الموارد فيكون الاقتراض الخارجي والمساعدات الخارجية كالمنح المالية لتغطية العجز في الموازنة العامة، رغم ما لذلك من نتائج سلبية على الاقتصاد اليمني.

المبحث الثالث

الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني

تمهيد:

الموازنة العامة للمالية العامة والحساب الختامي سواءً في النظام الإسلامي أو القانون اليمني أهمية كبيرة، وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي ونتناول في المطلب الثاني الموازنة العامة والحساب الختامي في القانون اليمني.

المطلب الأول

الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي

الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي وسينقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الموازنة العامة في النظام الإسلامي:

إن أول موازنة عرفت في صدر الإسلام كانت في عهد الرسول الكريم، ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يسجل كل ما يرد عليه من أموال، وكان يجري تقديراً لها قبل ورودها، وتمثل ذلك في فرض الثمار وكتابة الصدقات وأخماس الغنائم، وكان يتولى هذه العمليات أمناؤه على المال[٣٧].

وقد أخذت الدولة الإسلامية بنظام تعدد الميزانيات وكانت هناك ثلاث ميزانيات مستقلة وهي[٣٨].

---

(٣٦) انظر إلى نص المادة (٢٦) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني المعدل.

(٣٧) د. محمد يونس الصائغ، النظام المالي والدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٠٧.

(٣٨) د. عبدالرحمن طاهر حاج آدم، المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (د.ت)، ص٣٠٠-٣٠١.

ISSN : 2410-1818

أولاً: ميزانية الزكاة:

جدول رقم (١) ميزانية الزكاة

م	النفقات العامة	م	الإيرادات العامة
١	الفقراء	أ.	زكاة النقدين
٢	المساكين	ب.	زكاة عروض التجارة
٣	العاملون على الزكاة	ج.	زكاة الزروع
٤	المؤلفة قلوبهم	د.	زكاة الأنعام
٥	في الرقاب	هـ.	زكاة المستغلات(*)
٦	الغارمين	و.	زكاة المال المستفاد(**)
٧	في سبيل الله	ز.	زكاة دخل العمل(***)
٨	ابن السبيل	ح	زكاة المستغلات والمال المستفاد ودخل العمل وجميع هذه الأنواع من الإيرادات لم تكن موجودة في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم.

المصدر: د. عبدالرحمن طاهر حاج آدم، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص٣٠٠.

ثانياً: ميزانية الفيء والغنائم:

جدول رقم (٢) ميزانية الفيء والغنائم

م	النفقات العامة	م	الإيرادات العامة
١	لله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم	أ.	الفيء
٢	ذي قربى الرسول صلى الله عليه وآله وسلم	ب.	الغنائم
٣	اليتامى		
٤	المساكين		
٥	ابن السبيل		

المصدر: د. عبدالرحمن طاهر حاج آدم، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص٣٠٠-٣٠١.

(*) زكاة المستغلات: هي زكاة الأموال التي تدر دخلاً مثل المصانع ووسائل النقل.

(**) زكاة المال المستفاد: هي الزكاة المفروضة على تحويل ملكية العقار ووسائل النقل من البائع إلى المشتري.

(***) زكاة دخل العمل: وتشمل دخل المهن الحرة والمرتبات وزكاة المغتربين.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً: ميزانية الخراج والجزية والعشور والإيرادات الأخرى غير الدورية

جدول رقم (٣) يوضح ميزانية الخراج والجزية والعشور والإيرادات الأخرى غير الدورية

م	النفقات العامة	م	الإيرادات العامة
١	أعطيات الخلفاء	أ.	الخراج
٢	أعطيات الولاة والعمال	ب.	الجزية
٣	أعطيات القضاة	ج.	العشور (بالنسبة لأهل الذمة)
٤	أعطيات الجند	د.	أي إيرادات أخرى غير دورية
٥	أعطيات الكُتاب		
٦	أي اعطيات أخرى		
٧	المصالح العامة الأخرى		
	أ- نفقات الأمن والدفاع.		
	ب- بناء المساجد.		
	جـ- حفر الترع والآبار		
	د- بناء الطرق والجسور		

المصدر: د. عبدالرحمن طاهر حاج آدم، المالية العامة والتشريع الضريبي، مرجع سابق، ص٣٠١.

وكان يحتفظ بسجلات لكثير من أنواع المصروفات التي كان يمكن تقديرها، وذلك مثل: سجلات بأسماء المسلمين وذراريهم لكي توزع عليهم الأعطيات طبقاً لأعدادهم، ويعد العدة للمصروفات غير المتوقعة، فيدخر لها جزءاً من الموارد لمواجهتها عند حدوثها [٣٩].

الفرع الثاني: الحساب الختامي في النظام الإسلامي:

كان صاحب بيت المال يحتفظ بسجلات توضح حركة الإيرادات والنفقات لبيت المال ويعمل على تقديمها بين الحين والآخر للخليفة للمصادقة عليها، وبالتالي يمكن تصور الأعمال الحسابية لبيت المال حيث تم الاعتماد على إعداد كشف بالنفقات والإيرادات لسنة مالية في كل آخر شهر في السنة الهجرية وهو ذي الحجة، ويكون هذا الكشف متوازناً إذا كانت النفقات تساوي الإيرادات للسنة ذاتها، أو غير متوازناً إذا كان هناك عجز كأن تصبح النفقات أكبر من الإيرادات أو العكس أن يكون هناك فائض في حال كانت النفقات أقل من الإيرادات للسنة ذاتها، ويتم إعداد الحساب الختامي بعد الانتهاء من السنة المالية، حيث تقوم أجهزة الدولة الإسلامية بإعداد الحساب الختامي للموازنة العامة، حيث تكلف هيئة محلية بعمل حسابها الختامي ويجمع في المركز، ليظهر الحساب الختامي المجمع، ويُظهر الحساب

(٣٩) د. محمد يونس الصائغ، النظام المالي في الدولة الإسلامية، مرجع سابق، ص٢٠٧.

ISSN : 2410-1818

الختامي النتائج المالية للسنة الماضية، وما تتضمن من فائض أو عجز، فهو بالطبع يعتبر بيان بالنفقات والإيرادات الفعلية(٤٠).

المطلب الثاني

الموازنة العامة والحساب الختامي في القانون اليمني

الموازنة العامة والحساب الختامي في القانون اليمني وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الموازنة العامة في القانون اليمني:

أولاً: الموازنة العامة في دستور الجمهورية اليمنية:

تطرق دستور الجمهورية اليمنية في عدة مواد منه إلى الموازنة العامة للدولة، حيث بين أنه يجب عرض مشروع الموازنة العامة على مجلس النواب، وأيضاً ما يتعلق بالتصويت على مشروع الموازنة، وتم ذكر بعض الاشتراطات إلى غير ذلك من الأمور التي تتعلق بالموازنة العامة(٤١).

ثانياً: الموازنة العامة في القوانين المالية في الجمهورية اليمنية:

تطرقت القوانين المالية في الجمهورية اليمنية، وفي القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي، والذي بين ما الموازنات العامة، وما تتكون الموازنات العامة، واعتبر صدور قوانين الموازنات العامة تفويضاً لكل جهة في حدود اختصاصاتها باستخدام الاعتمادات المحددة لها في الأغراض المخصصة(٤٢).

وأيضاً تطرقت اللائحة التنفيذية للقانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي إلى الأساس لتنظيم الموازنة العامة للدولة وأيضاً إلى ما يتعلق بتبويب الموازنة العامة للدولة، وهدف وزارة المالية في المجال(٤٣).

---

(٤٠) د. سعود جايد مشكور العامري، د. عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، جامعة المثنى، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠٢٠م، ص١٥٥-١٥٦.

(٤١) للاستزادة، انظر نصوص المواد الآتية (٨٨، ٨٩، ٩٠، ١٣٧/ب) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل للعام ٢٠٠١م.

(٤٢) للاستزادة انظر: إلى نصوص المواد (٢، ٣، ٢٢) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني المعدل.

(٤٣) للاستزادة انظر: نصوص المواد (٢٥، ٢٦، ٢٧) من اللائحة التنفيذية رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي، وأيضاً نص المادة رقم (٢) الفقرة (٣) من القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٣م بشأن لائحة وزارة المالية.

ISSN : 2410-1818

ثالثاً: الموجهات في اعداد وتنفيذ والرقابة على الموازنة:

٣- **الموجهات بالنسبة لوزارة المالية:** هي المسؤولة عن القيام بتحضير الصورة النهائية لمشاريع الموازنات العامة، وأيضاً تتولى وزارة المالية التقدير، إذا تأخرت أي جهة في تقديم مشروع موازنتها في الميعاد المحدد وهذا بالنسبة لإعداد الموازنة أما فيما يتعلق بتنفيذ الموازنة فإذا لم تصدر قوانين الموازنات العامة الجديدة قبل بدء السنة المالية عُمل بالموازنات المالية القديمة إلى حين اعتماد الموازنات الجديدة، كما تقوم وزارة المالية بتغذية الحسابات المختلفة، باعتمادات النفقات في البنك المركزي التي تلزم كل جهة من الجهات بها، وأخيراً فيما يتعلق بالرقابة المالية فتمارس وزارة المالية أعمال الرقابة المالية والتفتيش المالي والضبط الداخلي على كافة العمليات المالية في جميع الجهات الخاضعة لهذا القانون مثل الصرف والتحصيل وبعده طبقاً للقوانين(٤٤).

٤- **الموجهات بالنسبة للجهات:** هي المسؤولة عن القيام بإعداد مشاريع موازناتها، وفي المواعيد المحددة وبمناقشة موازنتها مع وزارة المالية وهذا بخصوص إعداد الموازنة، أما بخصوص تنفيذها فالالتزام بما تصدره وزارة المالية من تعليمات وإجراءات التي تتخذها للموازنة بين تدفق الإيرادات وحدود النفقات، أما فيما يتعلق أخيراً بالرقابة المالية فعلى رؤساء الجهات الخاضعة لهذا القانون إبلاغ كل من وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بحوادث الاختلاس والسرقة والحريق والإهمال والتبذير وما في حكم ذلك فور اكتشافها...الخ(٤٥).

الفرع الثاني: الحساب الختامي في القانون اليمني:

أولاً: الحساب الختامي في دستور الجمهورية اليمنية:

تم التطرق إلى الحساب الختامي في دستور الجمهورية اليمنية وذلك في المادة (٩١) منه، حيث تبين وجوب عرض الحساب الختامي لموازنة الدولة في مجلس النواب في مدة لا تزيد على تسعة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية...(٤٦).

---

(٤٤) للاستزادة يمكن الرجوع إلى نصوص المواد (١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٣٢، ٣٣، ٤١، ٥٦، ٥٧، ٥٩، ٦٠، ٦٢، ٦٣، ٦٤) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م المعدل.

(٤٥) للاستزادة يمكن الرجوع إلى نصوص المواد (١٣، ١٤، ١٧، ١٨، ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٤٤، ٥٨، ٦٠، ٦٤) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م المعدل.

(٤٦) انظر إلى نص المادة (٩١) من دستور الجمهورية اليمنية المعدل للعام ٢٠٠١م، والمنشور في الجريدة الرسمية العدد (٢/٧) لسنة ٢٠٠١م.

ISSN : 2410-1818

ثانياً: الحساب الختامي في القوانين اليمنية:

تم ذكر الحسابات الختامية للموازنات العامة في نص المادة (٦٧) المعدلة والتي أوضحت أن وزارة المالية هي المسؤولة عن القيام بإعداد الحسابات الختامية للموازنات العامة من السنة المالية المنتهية، والتي تشمل على الإيرادات والنفقات الفعلية للموازنات العامة ...الخ.

كما أن على جميع الوحدات التي تشملها الموازنة العامة للدولة، وموازنة الوحدات الإدارية والمجالس المحلية، الالتزام بموافاة وزارة المالية، والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكشوفات وجداول حساباتها الختامية سنوياً(٤٧).

ثالثاً: الموجهات التي تتعلق بالحسابات الختامية:

٥- **الموجهات بالنسبة لوزارة المالية:** هي المسؤولة عن القيام بإعداد الحسابات الختامية الفعلية للموازنات العامة عن السنة المالية المنتهية والتي تشمل على الإيرادات والنفقات الفعلية للموازنات العامة(٤٨).

٦- **الموجهات بالنسبة للجهات:** تلتزم جميع الوحدات التي تشملها الموازنة العامة للدولة، وموازنة الوحدات الإدارية، والمجالس المحلية بموافاة وزارة المالية والجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة بكشوف وجداول حساباتها الختامية السنوية ...الخ(٤٩).

ومن خلال هذا المبحث يتضح من خلال المقارنة وجود تشابه في الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي والقانون اليمني، من حيث ضرورة وجود الموازنة وتسجيل كل الإيرادات، وأيضاً يجري تقدير لها قبل ورودها، وكذلك ادخار بعض الموارد (الإيرادات) لمواجهة أي مصروفات (نفقات) غير متوقعة، هذا من حيث الموازنة، أما الحساب الختامي فتقوم أجهزة الدولة الإسلامية بإعداد الحساب الختامي للموازنة العامة في النظام الإسلامي، كما تقوم بذلك الجهات الحكومية في القانون اليمني بإعداد موازناتها وأيضاً عمل كشوفات وجداول لحساباتها الختامية السنوية، أما الاختلاف في الموازنة العامة والحساب الختامي في النظام الإسلامي والقانون اليمني، ففي النظام الإسلامي يوجد تعدد للموازنات بينما في القانون اليمني موازنة واحدة، حيث يتم التصويت من قبل مجلس النواب على مشروع الموازنة باباً باباً وتصدر بقانون، أما بخصوص الحساب الختامي فصاحب بيت المال في النظام الإسلامي

---

(٤٧) للاستزادة، انظر النصوص القانونية في المواد الآتية: (٦٧، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢) من القانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني المعدل.

(٤٨) للاستزادة يمكن الرجوع إلى نص المادتين (٦٧، ٦٨) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٩م المعدل.

(٤٩) للاستزادة يمكن الرجوع إلى نصوص المواد (٦٩، ٧٠، ٧١، ٧٢) من القانون المالي رقم (٨) لسنة ١٩٩٩م المعدل.

ISSN : 2410-1818

يحتفظ بسجلات توضح حركة الإيرادات والنفقات لبيت المال، ويتم تقديمها للخليفة للمصادقة عليها، أما الحساب الختامي في القانون اليمني يوضح بأن وزارة المالية تقوم بإعداد الحسابات الختامية للموازنات العامة، وأيضاً تلتزم جميع الوحدات الحكومية بموافاة وزارة المالية بكشوفات وجداول حساباتها الختامية سنوياً، ويتم التصويت على الحساب الختامي من قبل مجلس النواب باباً باباً، وتصدر مصادقة مجلس النواب بقانون.

المبحث الرابع

إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني

تمهيد:

الإسلام دائماً يدعو إلى إصلاح الأوضاع الاقتصادية عند انحرافها، قال تعالى: ﴿**أَوْفُوا الْكَيْلَ وَلاَ تَكُونُوا مِنَ الْمُخْسِرِينَ* وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ* وَلاَ تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءهُمْ وَلاَ تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**﴾[الشعراء:١٨١-١٨٢]

وقال تعالى: ﴿**وَلاَ تُفْسِدُواْ فِي الأَرْضِ بَعْدَ إِصْلاَحِهَا**﴾[الأعراف:٥٦]

كما يدعوا إلى التنمية قال تعالى: ﴿ **هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا** ﴾[هود:٦١]

فالله خلق لكم الأرض لتقوموا بإعمارها(٥٠).

إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي والقانون اليمني، هو مؤسسة تتعلق بخزانة الدولة وسوف نقوم بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين نتكلم في المطلب الأول عن إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي، وفي المطلب الثاني عن إدارة شؤون المال في القانون اليمني.

المطلب الأول

إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي

يتم إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي من خلال بيت المال ويمثل إدارة شؤون المال مؤسسة إسلامية أشبه بخزينة الدولة في الوقت الحاضر، ويرجع تكوينه إلى عهد الرسول الأكرم محمد صلى الله عليه وآله وسلم، حيث كانت الخزينة المركزية في عاصمة الدولة الإسلامية، ويتم جمع إيراداته من إيرادات الاقاليم (دواوين الخراج المحلية)، بعد أن ينفق الوالي ما يلزم للإدارة المحلية والمصالح والخدمات، ثم يقوم بإرسال المتبقي إلى بيت المال المركزي الذي يشرف عليه خليفة المسلمين مباشرة (٥١).

(٥٠) د. فؤاد عبدالله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، مرجع سابق، ص٢٨٨.

(٥١) أبو أحمد رضا، صاحب المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة، البصرة، العراق، ٢٠٠٢م، ص٢٩٩.

ISSN : 2410-1818

ويتم إدارة شؤون المال في الأقاليم والولايات التابعة للدولة الإسلامية من خلال بيوت المال الفرعية، فتكون في الأقاليم والولايات التابعة للدولة الإسلامية، وتكون بإشراف الولاة، ويدير بيت المال موظف كفء يسمى صاحب بيت المال(٥٢).

وإدارة شؤون المال هي المؤسسة التي تباشر الإشراف على إيرادات الدولة ونفقاتها وعلى مواردها العامة، والتي تتولى جمع الفيء والصدقات والأموال العامة المستحقة أو ما في حكمها، و حفظها وإحصائها وصرفها في إشباع حاجات ومتطلبات الأمة، بحسب ما أوجبه الشرع نصاً واجتهاداً، وهو جهاز مستقل عن أجهزة الدولة تابع للخليفة(٥٣).

المطلب الثاني

إدارة شؤون المال في القانون اليمني

إدارة شؤون المال في القانون اليمني تتمثل في وزارة المالية والبنك المركزي، حيث سوف يتم تقسيم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: وزارة المالية:

تم إنشاء وزارة المالية بموجب القرار الجمهوري رقم (٣١) الصادر في ١٩٧٤/٥/٣٠م والذي قضى بإنشاء وزارة المالية وتحديد اختصاصاتها، ويتكون الهيكل العام للوزارة من ديونها وفروعها ومكاتبها وإيراداتها في أمانة العاصمة ومحافظات الجمهورية، ويتبع الوزير مباشرة ما يلي(٥٤):

أ- **المصالح الإيرادية التالية:** وهي ١- مصلحة الجمارك وفروعها ومكاتبها بالمحافظات ٢- مصلحة الضراب وفروعها ومكاتبها بالمحافظات ٣- مصلحة الواجبات وفروعها ومكاتبها بالمحافظات ٤- مصلحة أراضي وعقارات الدولة وفروعها ومكاتبها بالمحافظات.

ب- **المرافق العامة التالية:** ١- البنك المركزي اليمني ٢- البنك الأهلي اليمني ٣- الشركة اليمنية للتأمين وإعادة التأمين.

وتهدف وزارة المالية إلى تنظيم وتأمين الشئون المالية والنقدية للدولة، ومراقبة إيرادات وصرفيات (نفقات) أجهزة الدولة وتتولى على سبيل الخصوص مهام منها العمل على تأمين تحصيل جميع إيرادات

(٥٢) د. سعود جايد مشكور العامري، د. عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصر في علم المالية العامة، مرجع سابق، ص١٤٨.

(٥٣) د. عطيه عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، مرجع سابق، ص١.

(٥٤) للاستزادة النظر في نص المادتين (٧، ٨) من القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٣م بشأن لائحة وزارة المالية، المنشورة في الجريدة الرسمية العدد (١/٧) لسنة ١٩٩٣م.

ISSN : 2410-1818

الدولة المقررة بمقتضى القوانين بالوسائل والطرق التي تحددها القوانين والقرارات واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطويرها وتحسين وسائل الجباية[٥٥].

وتقوم وزارة المالية بإبلاغ البنك المركزي بموازنة الجهات (السلطة المركزية والسلطة المحلية في المحافظات)، كما تقوم أيضاً برصد المبالغ المقرة في الموازنة في حسابات لدى البنك المركزي وفروعه، على مستوى الأبواب والبنود والأنواع، وتحدد من لهم حق السحب من هذه الحسابات، وتقوم الجهات بالسحب بشيكات خصماً من الحسابات، ويمارس البنك المركزي الرقابة على هذه الحسابات برفض الشيكات في حالة عدم وجود رصيد، أو أن السحب قد تم من قبل أشخاصاً غير مخولين بالسحب[٥٦].

الفرع الثاني: البنك المركزي:

البنك شخصية اعتبارية ويتمتع باستقلال مالي وإداري وله خاتم خاص به، ويقوم بأداء مهامه وله استقلالية، ولا يتلقى التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام هذا القانون، ومستقل عن أي سلطة أخرى، ولا يجوز التدخل في نشاطه أو قراراته، ومركزه الرئيسي مدينة صنعاء، وله الحق في فتح فروع ووكالات ومكاتب، ويهدف البنك على تحقيق الاستقرار للأسعار، وتوفير السيولة المناسبة لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق، ويكون للبنك مجلس إدارة، حيث تكون إدارته من محافظ ونائبه وموظفين، وللبنك وحده حق إصدار العملة النقدية في الجمهورية، كما يكون له حق سك العملة المعدنية، وتكون الأوراق النقدية والعملة المعدنية التي يصدرها البنك، وهي العملة القانونية في الجمهورية، كما أن البنك يعد بنك الحكومة ووكيلها ومستشارها المالي[٥٧].

ويرتبط البنك المركزي بفروعه، كما ترتبط الفروع بالمركز الرئيسي للبنك، وبوزارة المالية، بهدف الحصول على بيانات الإيرادات والمصروفات اليومية، وترتبط وزارة المالية ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالبنك المركزي الرئيسي بنظام الإدارة والتحليل المالي للدين الخارجي، وربط البنوك التجارية بالبنك المركزي ليسهل إرسال البيانات التي يطلبها البنك المركزي من البنوك بطريقة إلكترونية بدلاً من الاستمارات الورقية، وهذا يُمكن البنك المركزي من مراقبة السيولة في البنوك التجارية، مما يعزز قدرته

---

(٥٥) للاستزادة انظر نص المادة (٢) من القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة١٩٩١م بشأن لائحة وزارة المالية المنشورة في الجريدة الرسمية العدد (١/٧) لسنة ١٩٩٣م.

(56) Yemen-nic.inof/files/financial/experts/pdf/7.pdf.

(٥٧) للاستزادة انظر إلى نصوص المواد (٣، ٤، ٥، ٩، ٢٤، ٣٠) من القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن البنك المركزي، هذا القانون منشور في الجريدة الرسمية العدد (١٢ج٢) لسنة٢٠٠٠م، عدلت الفقرة (١) من المادة (١٠) بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣م، المنشور في الجريدة الرسمية، العدد (٥) لسنة ٢٠٠٣م.

ISSN : 2410-1818

على اتخاذ الإجراءات المناسبة لإدارة السيولة في الجهاز المصرفي، كما يقوم البنك المركزي بإجراء التحويلات الخارجية كافة بما فيها للسفارات والملحقيات وفتح الاعتماد للجهاز الإداري للدولة والمؤسسات، وسداد القروض، ويقوم البنك المركزي بوظيفة استقبال الإيرادات (نقداً وشيكات) ورصدها في حساب الحكومة (إيرادات الضرائب، الجمارك، الخدمات)، مبيعات النفط في الداخل والخارج، إيرادات القروض والمساعدات...الخ(٥٨).

ومن هذا المبحث ومن خلال المقارنة بين إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي من خلال بيت المال وإدارة شؤون المال في القانون اليمني من خلال وزارة المالية والبنك المركزي اليمني، نجد تشابه في وجود بيت مال المسلمين في عاصمة الدولة الإسلامية وفروع له في الأقاليم والولايات الإسلامية، ووجود وزارة المالية وكذلك البنك المركزي اليمني في العاصمة صنعاء وفروعه في المحافظات، مع وجود اختلاف فيما يتعلق بإدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني، حيث يتبع بيت مال المسلمين الخليفة مباشرةً وهو جهاز مستقل عن أجهزة الدولة، هذا في النظام الإسلامي، أما في القانون اليمني فإن وزارة المالية جزء من السلطة التنفيذية وجزء من أجهزة الدولة، أما البنك المركزي، فله شخصية اعتبارية واستقلال مالي وإداري، ولا يتلق التعليمات من أي شخص أو جهة إلا وفقاً لأحكام قانون البنك المركزي، كما تجدر الإشارة بأن البنك المركزي يُعد الصندوق والوعاء لإيرادات الدولة، وعليه وكما ذكرنا فيمكن أن نعتبر وزارة المالية والبنك المركزي، تعادل حالياً بيت مال المسلمين الذي كان سائداً في النظام الإسلامي.

ويؤكد ذلك ما وجدناه في أحد المواقع الإلكترونية الذي يذكر أن الدولة الإسلامية، حينما توسعت وأصبحت مترامية الأطراف، ويُجبى إليها المال الوفير والغنائم، أصبحت الحاجة ملحة أكثر إلى وجود ما يُسمى ببيت المال، فبيت المال هو المكان الذي يُحفظ فيه ما يُجمع من الأموال التي تخص الدولة، ليتم بعد ذلك تنظيم صرف هذه الأموال، وفق أسس وقواعد معينة وصارمة تضمن عدم ضياع المال أو إهداره، فبيت المال يُشبه كثيراً في وظيفته وزارة المالية والبنك المركزي في الدولة الحديثة المعاصرة(٥٩).

(58) Yemen-nic.info/files/financial/experts/pdf/7.pdf.

(59)https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%BA%D9%81%D8%AB%D9%BA%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84.

ISSN : 2410-1818

المبحث الخامس

السياسات العامة للمالية العامة وسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني

تمهيد:

السياسات العامة للمالية العامة وسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني دور هام وهو ما سوف نوضحه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين، نتكلم في المطلب الأول عن السياسات العامة للمالية العامة، وسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي، وفي المطلب الثاني السياسات العامة للمالية العامة وسياسات إدارة شؤون المال في القانون اليمني.

المطلب الأول

السياسات العامة للمالية العامة وسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي

السياسيات العامة للمالية العامة وسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي، وسوف نقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: السياسات العامة للمالية العامة في النظام الإسلامي:

يتم إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي من خلال بيت المال ونظراً إلى عدم وجود ما يعرف آنذاك بالسياسة المالية والسياسة النقدية، فقد كان يتم إدارة شؤون المال من خلال ما يُعرف بصاحب بيت المال، وفي عهد النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم كانت لا توجد ميزانية للمسلمين، حيث لم تكن دولتهم قد نظمت بعد، وبعد الهجرة والتآخي بين المهاجرين والأنصار بدأت الدولة الإسلامية تتبلور في شكلها، وكان من الطبيعي أن تنظم أحكام الشريعة الإسلامية القواعد والأسس لشئون الدولة في مختلف نواحيها، ومنها السياسات المالية(٦٠).

فالسياسة المالية الإسلامية هي الطريقة التي تتم من خلالها المعاملات المالية وفق الشريعة الإسلامية وذلك في إطار النظام المالي، والسياسة المالية التي تعمل في إطاره تهدف إلى تحقيق ما يأتي(٦١):

---

(٦٠) د. سمير الشاعر، السياسة المالية للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والخلفاء الأربعة وعمر بن عبدالعزيز، مرجع سابق، ص٥٠٣.

www.aliqtisadlislami.net.

(٦١) د. ضويفي حمزه، ود. بوزكزي جيلالي، فاعلية أدوات السياسة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية، مرجع سابق، ص١٤-١٩.

ISSN : 2410-1818

- تحقيق العدالة التوزيعية.
- التأثير على الإنتاج من خلال سياسة إنفاقية هادفة.
- تهدف إلى أن لا تكون هناك مشاريع معطلة.
- أن لا يكون هناك فقراء يعانون الجوع والمرض من الفقر ...الخ.
- أن لا تبقى طاقات إنسانية معطلة.
- أن لا يكون في المجتمع اختلاف في المستوى المعيشي والمادي، ليس بنسبة مطلقة، ولكن في حدود التقارب الطبقي في المجتمع والدولة والفرد، أيضاً مسؤولة عن تحقيق هذه البنود وفعالية السياسة المالية تعود إلى دور بعض أدوات السياسة المالية وذلك لإظهار مدى قدرتها على تحقيق الأهداف العامة للسياسة المالية، مع التركيز على أهم أداة مالية في إيرادات النظام الإسلامي وهي الزكاة.
- تحريم الاحتكار الذي يُعد من أهم السياسات المالية في النظام المالي الاسلامي، حيث لم يكتفي النظام المالي الإسلامي بذلك بل وضع إجراءات وقائية تتعلق به، كما أعطى الدولة ممثلة بولي الأمر وسائل وأدوات للتدخل في الحياة الاقتصادية لمنع الاحتكار، وتوجيه الاقتصاد، وعلاج ما ينتج عن ذلك من آثار وأضرار(٦٢).

الفرع الثاني: السياسات العامة إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي:

يمكن إجمال هذه السياسات في الآتي(٦٣):

١- الإسراع في صرف أعطيات الناس، وعدم تأخير مستحقات الأفراد من بيت المال.

وفي هذه السياسات جملة من فوائد منها أن يجري المال في أيدي الناس، مما يشجعهم على ممارسة الأنشطة الاستثمارية الخاصة، ومنها تقليل فرص سوء الاستغلال لحقوق الناس من أي موظف، ومنها أن تكون الدولة قدوة للرعية في إعطاء حقوق العباد، فهذه السياسات تخص حقوق الأفراد، أما الأموال التي تقيم بها الدولة مشاريعها وترعى بها المصالح العامة، وتجهيزها الجيوش، فهذه لها طريقة أخرى في التعامل تحددها حاجة الدولة.

٢- المال في بيت المسلمين ملك للمسلمين، والخليفة وكيل عنهم في التصرف في هذا المال.

---

(٦٢) عصام عمر أحمد مندور، الاحتكار وتطبيقاته المعاصرة بين الاقتصاد الإسلامي والوضعي: دراسة للأسباب والآثار والعلاج، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد ٢، مصر، يونيو، ٢٠١٦م، ص ١٢١.

(٦٣) عطيه عدلان، مؤسسة بيت المال والنظام الإسلامي، مرجع سابق، ص١٠-١٣.

ISSN : 2410-1818

٣- إن مبدأ تخصيص الإيرادات هو الغالب والأصل في سياسات بيت المال، فالزكاة لها مصارف محددة بينتها الآية الكريمة من سورة التوبة في سياق يفيد الحصر، فلا يصح صرفها في غير ما وردت بذكره الآية، وخُمس الغنائم جاءت آية الأنفال بينت أن المواضع التي ينفق فيها، ومبدأ تخصيص الإيرادات تحول دون استبداد الدولة بالتصرف في المال، بل وترشيده وتحقيق أعلى معدل للتكافل الاجتماعي، وللعدالة الاجتماعية.

٤- التحري الشديد في تولية المسئولين والموظفين في هذا الجهاز من حيث الخبرة والأمانة.

٥- الرفق بالناس في استيفاء ما عليهم تجاه بيت المال ومراعاة حال من عجز منهم، ولا يكلفوا فوق طاقاتهم.

٦- الحيلولة دون استئثار الأغنياء بالانتفاع بموارد الدولة، وإذا فتح الباب لهم لينتفعوا بالموارد العامة، فسوف تكون دولة بينهم، ويحرم منها الفقراء.

٧- تقديم الحافز الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الخاص، وذلك مَنْ أحياء أرض ميتة وليست مملوكة لأحد فهي له خالصة.

المطلب الثاني

السياسات العامة للمالية العامة وإدارة شؤون المال في القانون اليمني

السياسات العامة للمالية العامة، وإدارة شئون المال عبر (وزارة المالية والبنك المركزي) في القانون اليمني، حيث سنقسم هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: السياسات العامة للمالية العامة في القانون اليمني:

تعاني المالية العامة في اليمن من عدة اختلالات مستمرة، أضعفت قدرتها في القيام بوظيفتها التنموية والاجتماعية وفي عام ٢٠١٥م ونتيجة للحرب تدهورت الإيرادات النفطية والتي تعتمد عليها اليمن اعتماداً كبيراً، بالإضافة إلى تعليق التمويل الخارجي، كل ذلك أدى إلى انخفاض النفقات العامة مما ساهم في خفض الطلب الكلي والدخل، وتفاقم عجز الموازنة العامة وكان ذلك بسبب فقدان أكثر من نصف الإيرادات العامة للدولة، وتراجع الطلب على أذون الخزانة في السندات الحكومية، ولذلك تم اللجوء إلى تمويل عجز الموازنة عبر الاقتراض المباشر من البنك المركزي، وهذا كله له مخاطر على الوضع الاقتصادي كزيادة الضغوط على ميزان المدفوعات، وإضعاف العملة الوطنية، وارتفاع معدلات التضخم، وتدني مستويات المعيشة، وارتفاع عبء الدين العام المحلي(٦٤).

(٦٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، اليمن، مجلة المستجدات الاقتصادية في اليمن، مستجدات المالية العامة في اليمن، (الواقع التحديات والأولويات)، العد (١٢) مارس ٢٠١٦م، ص٦.

ISSN : 2410-1818

ولكي تنجح السياسات العامة للمالية العامة عليها القيام بالآتي[٦٥]:

- تعبئة الإيرادات العامة: باستئناف إنتاج وتصدير النفط الخام والغاز، وتحفيز مؤسسات القطاع الخاص على تسديد المتأخرات الضريبية وتعزيز الرقابة على إيرادات وحدات القطاع الاقتصادي والبحث عن موارد خارجية (منح نقدية ومساعدات عينية)، رفع الرسوم الجمركية على السلع الكمالية وغيرها.
- إدارة النفقات العامة: كاستمرار دفع النفقات الحتمية كالمرتبات وإعانات الرعاية الاجتماعية، والنفقات التشغيلية للتعليم والصحة والمياه والكهرباء واستبعاد الموظفين الوهميين والمزدوجين، وتقليص حجم البعثات الدبلوماسية لسفارات اليمن في الخارج.
- الحد من تنامي عبء الدين: وذلك بإبلاغ الدائنين الخارجيين بعدم القدرة على سداد الديون الخارجية والبحث في إمكانية إعادة جدولة الدين المحلي، وعلى المدى الأبعد عقد مؤتمر دولي لإعفاء اليمن من الديون الخارجية وإعادة جدولتها.

بالإضافة إلى تنويع مصادر الموارد العامة، وتطوير آلية تحسين الشفافية والمسائلة في سياق النفقات الحكومية، والسعي نحو إعادة توجيه مؤسسات الدولة بشكل سليم[٦٦].

وعلى اليمن أن تضع ركيزة للمالية العامة مستقلة عن تقلبات أسعار النفط، والقيام بتعزيز دور الإصلاحات للإيرادات ومنها زيادة حصيلة الضرائب، وتبسيط النظام الضريبي، وإصلاح النفقات وضمان جودتها، والشفافية والمسائلة، التي تُعد جزءاً هاماً في سياسات المالية العامة لدعم ضوابط الإنفاق وأيضاً الانضباط المالي والحد من الفساد[٦٧].

(٦٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي، مرجع سابق، ص٦.

(٦٦) إصدارات مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن، أكتوبر ٢٠١٩م Sanaacenter.org/ar/publications-a11/main-publications-ar/8153.

(٦٧) تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، سياسة المالية العامة الداعمة للنمو المستمر والاحتوائي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اكتوبر ٢٠١٨م، ص٣٣-٤٠.

ISSN : 2410-1818

الفرع الثاني: السياسات العامة لإدارة شؤون المال عبر (وزارة المالية – البنك المركزي) في القانون اليمني:

أولاً: السياسات العامة لوزارة المالية (السياسة المالية تنفذها وزارة المالية):

وزارة المالية تقوم بتنفيذ السياسات المالية سواءً هي من قامت بوضعها بنفسها أم تم وضعها بواسطة جهة أخرى، ومن المعلوم بأن السياسة المالية لها أدواتها المتمثلة في الإيرادات والنفقات ويتم تطبيق السياسة المالية الانكماشية بحسب الوضع الاقتصادي للبلد من خلال تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب، وأيضاً يتم أحياناً تطبيق السياسة المالية التوسعية من خلال زيادة النفقات أو تخفيض الضرائب.

وتقوم وزارة المالية في الجمهورية اليمنية بعدة مهام أهمها: اقتراح السياسة المالية للدولة(٦٨).

كما تعمل وزارة المالية على تنظيم الشئون المالية والنقدية للدولة، ومراقبة إيرادات وصرفيات أجهزة الدولة، واقتراح السياسات المالية في صورة اتجاهات وأهداف في مجال الإيرادات والانفاق والرقابة عن الأعمال المصرفية، واقتراح الإطار العام التفصيلي للموازنات السنوية، وتنفيذها في نطاق السياسة العامة للدولة، وكذا المساهمة الفعالة في بحث وإعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسة النقدية(٦٩).

ويمكن للاستثمارات العامة الاستراتيجية التي تسترشد بسياسات المالية العامة أن تحفز الاقتصادات بحيث تصبح متنوعة ومنتجة ومنسجمة مع مبادئ الشمول والاستدامة، وتكتسي النفقات الاجتماعية نفس القدر من الأهمية، إذ الغاية منها تحقيق أعلى مستويات الرفاه البشري ومستويات رؤوس الأموال من خلال توفير التعليم والرعاية الصحيحة والإسكان والحماية الاجتماعية للجميع وبجودة عالية(٧٠).

وتولي السياسات المالية اهتماماً خاصاً كونها تحتل مركز الأهمية من بين السياسات الاقتصادية الأخرى، وإحدى الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الإدارة الاقتصادية، وتعد الموازنة

---

(٦٨) انظر: نص المادة (٢) من القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٣م بشأن لائحة وزارة المالية، اللائحة التنظيمية لوزارة المالية، نشر في الجريدة الرسمية العدد (١/٧) لسنة ١٩٩٣م

(٦٩) انظر: نص المادة (٢) من القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٣م بشأن لائحة وزارة المالية، اللائحة التنظيمية لوزارة المالية، نشر في الجريدة الرسمية العدد (١/٧) لسنة ١٩٩٣م.

(٧٠) السياسة المالية وإعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، الأمم المتحدة الأسكو – ESCWA، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، ٢٠١٨م.، ص٤١.

ISSN : 2410-1818

العامة للدولة الأداة الأساسية بيد الحكومة في تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية والمالية والاجتماعية للدولة باعتبارها منظومة من الأدوات والسياسات التي تستخدمها الحكومة في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع(٧١).

ثانياً: السياسات العامة للبنك المركزي (السياسة النقدية ينفذها البنك المركزي):

وفقاً لنص المادة (٥) من قانون البنك المركزي، يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة النقدية للبنك في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على هذا الاستقرار، والهدف الآخر هو تعزيز السيولة، والقدرة على الوفاء بالديون والتشغيل السليم للنظام المالي المستقر القائم على قاعدة السوق، دون المساس بالهدف الأساسي المذكور أعلاه، ويقوم البنك بأنشطته في إطار السياسة الاقتصادية للحكومة، لذلك تتمثل مهمة البنك في صياغة وتنفيذ النقد بما يتماشى مع الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق استقرار الأسعار والحفاظ على هذا الاستقرار، في حين أنه من المسلم به أن السياسة النقدية لا يمكن أن تسهم بشكل مباشر في النمو الاقتصادي وإيجاد فرص للعمل على المدى الطويل، إلا من خلال تهيئة بيئة مالية مستقرة(٧٢).

أما في إطار السياسات النقدية الحالية في اليمن فهي تعتمد على نظام الاستهداف النقدي، وهو يركز على معدل نمو مجاميع المال، فالهدف الوسيط أو المرتكز الأسمى هي الأموال بمفهومها الواسع، أما الأموال الاحتياطية فهي الهدف التشغيلي الأساسي، ويعتمد إطار الاستهداف النقدي على فرضية أن نمو الاسعار على المدى الطويل يتأثر بنمو المعروض النقدي، وأدوات وعمليات السياسة النقدية التي تتضمن الأدوات المتاحة للعمليات النقدية ما يأتي:

- البيع / الشراء المباشر للأوراق المالية الحكومية.
- إصدار شهادات الإيداعات.
- معاملات العملات الأجنبية.
- معاملات اتفاقية إعادة الشراء.
- التسهيلات الدائمة.
- متطلبات الاحتياطي(٧٣).

---

(٧١) عدنان قطينه، تقييم السياسة المالية للجمهورية اليمنية للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨م)، يونيو ٢٠١٠م.

Adnanqatinah.blogspot.com/2010/06/2000-2008.html.

(٧٢) للاستزادة انظر نص المادة (٥) من القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن البنك المركزي المعدل.

(73) cby-ye.com/monetarypolicy.

ISSN : 2410-1818

فالسياسة النقدية لاقتصاد البلد عادة ما يعكس الموقف النقدي لاقتصاد هذا البلد، فهي دليل العمل الذي تتجه السلطات النقدية، من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسارات الوحدات الاقتصادية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج الوطني بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع والخدمات وأسعار الفائدة وأسعار الصرف للعملة الوطنية)، وذلك في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد الوطني حتى يتفادى الضغط على الأرصدة النقدية للدولة[٧٤].

ومن مظاهر الاستقرار النقدي لأي دولة، يتمثل في تحديد معدلات أسعار الفائدة في البنوك، وكذلك تحديد شروط وسقوف نسب الائتمان، ويعد هذان من أهم أدوات السياسة النقدية[٧٥].

جدير بالإشارة أن البنك المركزي اليمني له استقلالية تامة وهذا يظهر في السياسة النقدية حيث نص قانون البنك المركزي رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م في مادته الثالثة على ما يلي:

(يقوم البنك المركزي بأداء مهامه وفقاً لأحكام هذا القانون مستقلاً تماماً عن أي سلطة أخرى[٧٦]).

ومن هذا المبحث يتضح لنا من خلال المقارنة بين السياسات العامة للمالية العامة وإدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني، وجود تشابه، ومن ذلك مبدأ تخصيص الإيرادات مثل الزكاة فلها مصارف محددة، وأيضاً هناك تشابه فيما يتعلق بسياسات البنك المركزي، فسياسات البنك المركزي في القانون اليمني تهدف إلى تحقيق استقرار الأسعار، وكذلك إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي تهدف إلى منع الاحتكار، وهذا بدوره يحقق استقرارًا في الأسعار، كما يوجد بعض الاختلاف في هذه السياسات، ومنها سياسات وزارة المالية كالرقابة على الأعمال المصرفية، وهذا ليس له وجود بالنسبة لسياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي.

(74)core.ac.uk/download/pdf/35401791.pdf.

(٧٥) أحمد عقل، السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية، جريدة لوسيل، مايو ٢٠٢٢م.

http://M.lusailnews.net/Knowledgegate/opinion.

(76) yemen-nic.info/files/financial/experts/Pdf/7.pdf.

ISSN : 2410-1818

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

بعد أن تم دراسة وجه المقارنة للمالية العامة في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني، تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات والتي من أهمها:

١- اتضح من الدراسة بأن المسؤولية المالية للدولة الإسلامية هي الاهتمام بالمال العام وموارد الدولة وتقييم المال العام والرقابة على صرفه.

٢- تبين من الدراسة بأن النفقات العامة والإيرادات العامة أهم عناصر إدارة شؤون المال وأهم مكونات النظام المالي الإسلامي وفي القانون اليمني.

٣- اتضح من الدراسة بأن الدولة الإسلامية أخذت بنظام تعدد الميزانيات.

٤- أظهرت الدراسة أن صاحب بيت المال في النظام الإسلامي يحتفظ بسجلات توضح حركة الإيرادات والنفقات لبيت المال.

٥- اتضح من الدراسة بأن إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني تكون من خلال مؤسسة تتعلق بخزانة الدولة.

٦- أظهرت الدراسة بأن مبدأ تخصيص الإيرادات هو الغالب والأصل في سياسات إدارة شؤون المال في النظام الإسلامي وفي القانون اليمني.

٧- أظهرت الدراسة أهمية التحري الشديد في تولية المسئولين والموظفين في إدارة شؤون المال من حيث الخبرة والأمانة في النظام الإسلامي.

٨- تبين الدراسة أهمية الرفق بالناس في استيفاء ما عليهم تجاه إدارة شؤون المال ومراعاة حال من عجز منهم ولا يكلفوا فوق طاقتهم في النظام الإسلامي.

٩- أظهرت الدراسة أهمية الحيلولة دون استئثار الأغنياء بالانتفاع بموارد الدولة.

١٠- تبين من الدراسة مراعاة تشجيع الاستثمار الخاص ومن ذلك مَنْ أحيا أرضًا ميتة وليست مملوكة لأحد فهي له خالصة.

١١- أظهرت الدراسة بأن تبويب النفقات العامة في موازنة الجمهورية اليمنية على أساس التبويب الإداري والنوعي والاقتصادي معاً.

١٢- بينت الدراسة أن تقسيم الإيرادات العامة في الموازنة العامة للجمهورية اليمنية حسب التقسيم الاقتصادي والإداري إلى خمسة أبواب.

١٣- بينت الدراسة أن دستور الجمهورية اليمنية تطرق في بعض مواده إلى الموازنة العامة للدولة.

ISSN : 2410-1818

١٤- أظهرت الدراسة أن وزارة المالية والبنك المركزي حالياً تعادل بيت مال المسلمين في النظام الإسلامي مع وجود بعض الاختلاف بحيث تعتبر وزارة المالية هي جزء من السلطة التنفيذية ومن أجهزة الدولة، بينما بيت مال المسلمين جهاز مستقل عن أجهزة الدولة ويتبع مباشرة للخليفة.

١٥- أظهرت الدراسة أن وزارة المالية بالجمهورية اليمنية تقوم بعدة مهام منها اقتراح السياسة المالية للدولة.

١٦- أظهرت الدراسة أن هدف البنك المركزي الرئيسي في السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار.

التوصيات:

بعد أن تم عرض أهم الاستنتاجات لوجه المقارنة للمالية العامة في النظام الإسلامي والقانون اليمني، يتم الآن استعراض أهم التوصيات للدراسة وهي تتمثل في ما يأتي:

١- وجوب التحري الشديد في تولية المسئولين والموظفين في وزارة المالية والبنك المركزي من حيث الخبرة والأمانة.

٢- ضرورة الرفق بالأشخاص سواء الطبيعية أو المعنوية في استيفاء ما عليهم من تكاليف أو واجبات أو التزامات من ضرائب وغيرها.

٣- الاهتمام بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية بما يمنع من استئثار الأغنياء بالانتفاع بموارد الدولة.

٤- الاهتمام بتشجيع الاستثمار لإحياء الأراضي الموات.

٥- وجوب صرف النفقات وجباية الأموال وإعداد الموازنات العامة طبقاً للمبادئ والأسس والمعايير التي ينظمها القانون.

٦- الاهتمام بإيجاد نظام محاسبي متقن، يضمن حماية المبالغ المالية الضخمة وصيانتها وكذلك يضمن صرفها في المواضع المخصصة لها.

ISSN : 2410-1818

قائمة المراجع

١- أبو أحمد رضا، صاحب المالية العامة، الدار الجامعية للطباعة، البصرة، العراق، ٢٠٠٢م.

٢- أبو عبيد القاسم بن سلام، كتاب الأموال، دار الفكر، بيروت، (د.ت).

٣- أحمد عقل، السياسات الاقتصادية المالية منها والنقدية، جريدة لوسيل، مايو ٢٠٢٢م. http://M.lusailnews.net/Knowledgegate/opinion.

٤- أسامه علي أحمد الخضر، سقوط الإلحاد على ضوء العلوم الحديثة، دار الكتب، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠١٩م.

٥- إصدارات مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، إعادة هيكلة المالية العامة في اليمن، اكتوبر ٢٠١٩م .Sanaacenter.org/ar/publications-a11/main-publications-ar/8153

٦- باب أحمد ولد علي، موارد ونفقات الدولة الإسلامية في العهدين النبوي والراشدي وتطبيقاتها المعاصرة، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس – فاس، جامعة سيدي محمد بن عبدالله، المغرب، ٢٠١٩م.

٧- تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي، إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، سياسة المالية العامة الداعمة للنمو المستمر والاحتوائي في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، اكتوبر ٢٠١٨م، ص٣٣- ٤٠.

٨- خطة الإنفاق للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م، وزارة المالية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

٩- خطة الموارد للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠٢٢م، وزارة المالية، صنعاء، الجمهورية اليمنية.

١٠-د. جميل عبدالخالق العريقي، اقتصاديات المالية العامة، مركز الصادق، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠٠٨م.

١١-د. راضية بن عربية، الإدارة المالية في عهد النبي محمد صلى الله عليه وآله وسلم دراسة في المصطلحات المالية، مجلة إلكترونية، فصلية محكمة، أقلام الهند، السنة الثانية، العدد الثاني، أبريل – يونيو، الجزائر، ، ٢٠١٧م.

١٢-د. رزاق مخور الغراوي، موارد النظام المالي في الإسلام، مدونة كتابات في الميزان (د.ت).

١٣-د. سعود جايد مشكور العامري، د. عقيل حميد جابر الحلو، مدخل معاصرة في علم المالية العامة، جامعة المثنى، الطبعة الثانية، العراق، ٢٠٢٠م.

ISSN : 2410-1818

١٤-د. سمير الشاعر، السياسة المالية للنبي محمد ص والخلفاء الأربعة وعمر بن عبدالعزيز، مجلة الاقتصاد الإسلامي، فبراير ٢٠١٥م.

١٥-د. ضويفي حمزه ود بوزكري جيلالي، فاعلية أدوات السياسة المالية من منظور الاقتصاد الإسلامي في علاج المشاكل الاقتصادية، مجلة مالية ومحاسبة الشركات، العدد (١) يناير، جامعة تيسمسيلت، الجزائر، ٢٠٢١م.

١٦-د. عبدالرحمن طاهر حاج آدم، المالية العامة والتشريع الضريبي، كلية الشريعة والقانون، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان، (د.ت).

١٧-د. عبدالله حسين بركات، الوجيز في المالية العامة بين النظرية والتطبيق في الجمهورية اليمنية، مركز الصادق، صنعاء، ٢٠٠٣م.

١٨-د. عطية عدلان، مؤسسة بيت المال في النظام الإسلامي، دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول، يناير ٢٠١٧م.

١٩-د. فؤاد عبدالله العمر، مقدمة في تاريخ الاقتصاد الإسلامي وتطوره، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، الطبعة الأولى، جده، السعودية، ٢٠٠٣م.

٢٠-د. محمد نجاة الله صديقي، ترجمة: د. عمر زهير حافظ، تدريس علم الاقتصاد الإسلامي- المالية العامة، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز، جده، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

٢١-د. محمد يونس الصائغ، النظام المالي في الدولة الإسلامية، مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١٠)، العدد (٣٨)، العراق،٢٠٠٨م.

٢٢-د. مصطفى حسين المتوكل ود. محمد أحمد الحاوري، اقتصاديات المالية العامة، دراسة في اتجاهات المالية العامة في الدول النامية مع التطبيق على الجمهورية اليمنية، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، ٢٠٠٩م.

٢٣-دستور الجمهورية اليمنية المعدل للعام ٢٠٠١م.

٢٤-السياسة المالية وإعادة النظر في السياسة المالية للمنطقة العربية، الأمم المتحدة الأسكو - ESCWA، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، ٢٠١٨م.

٢٥-عبدالكريم أحمد قندوز، المالية الإسلامية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، الإمارات، ٢٠١٩م.

ISSN : 2410-1818

٢٦- عدنان قطينه، تقييم السياسة المالية للجمهورية اليمنية للفترة (٢٠٠٠- ٢٠٠٨م)، يونيو ٢٠١٠م.

٢٧- عصام عمر احمد مندور، الاحتكار وتطبيقاته المعاصرة بين الاقتصاد الاسلامي والوضعي: دراسة للأسباب والآثار والعلاج، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، العدد ٢ ،مصر، يونيو، ٢٠١٦م

٢٨- القانون المالي اليمني رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م وهذا القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (٧) عدلت المواد (٢، ٧، ١٠، ١١، ٥٥، ٦٧، ٧٧) بموجب القانون رقم (٥٠) لسنة ١٩٩٩م، المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٢٣)، سنة ١٩٩٩م.

٢٩- القانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٠م بشأن تحصيل الأموال العامة، هذا القانون منشور في الجريدة الرسمية، العدد (٨) لسنة ١٩٩٠م.

٣٠- القانون رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن البنك المركزي، هذا القانون منشور في الجريدة الرسمية العدد (١٢ ج/٢) لسنة ٢٠٠٠م عُدلت الفقرة (١) من المادة (١٠) بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٣م، المنشور في الجريدة الرسمية العدد(٥) لسنة ٢٠٠٣م).

٣١- القرار الجمهوري رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٣م بشأن لائحة وزارة المالية، نشر في الجريدة الرسمية، العدد (١/٧) لسنة ١٩٩٣م.

٣٢- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨) لسنة ١٩٩٠م بشأن القانون المالي اليمني.

٣٣- المجلدات مشروع موازنة ٢٠٠٧م، وزارة المالية، صنعاء، راجع كتاب د. جميل العريقي اقتصاديات المالية العامة، مركز الصادق، الطبعة الأولى، صنعاء، ٢٠٠٨م.

٣٤- وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، مجلة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، مستجدات المالية العامة في اليمن، (الواقع التحديات الأولويات)، العدد (١٢) مارس ٢٠١٦م.

35- cby-ye.com/monetarypolicy.

36- yemen-nic.info/files/ financial/experts/Pdf/7.pdf.

37- core.ac.uk/download/pdf/35401791.pdf.

38- Adnanqatinah.blogspot.com/2010/06/2000-2008.html.

39- Atia Adlan,Siirt Universrresi il Ahiyat Fakul Tesi Dergisi.CiLT:3.SAYI.s.65-80.

40- https://mawdoo3.com/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%BA%D9%81%D8%AB%D9%BA% D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84.

41- https://www.kitabat.info/sudject.php?id=57945.

42- www.aliqtisadlislami.net.